المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 09-12-2007 العـــدد : 2627
الصفحـات : 4 المسلسل : 22

اقتراح التعديل الدستوري يصل لرئيس مجلس النواب وعون متمسك بموقفه

سفير خادم الحرمين يقرّب بين اللبنانيين لتقديم تنازلات مشتركة وانتخاب رئيس للبلاد

بيروت: حسن عبدالله

تخوض الأكثرية والمعارضة في اليومين المقبلين آخر جولات التفاوض حول آلية تعديل الدستور تمهيدا لانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان يوم الثلاثاء المقبل. وقد أشيعت أمس أجواء توافقية تنتظر بعض الجهود العربية والدولية التي يشارك فيها السفير السعودي في لبنان عبدالعزيز خوجة الذي أجرى جولة محادثات أمس مع رئيس مجلس النواب نبيه بري بعد أن كان ليل أول من أمس قد إلتقى رئيس تيار المستقبل النائب سعد الحريري. وعلم أن السفير خوجة يدفع بقوة نحو تقريب وجهات النظر بين الطرفين وتحقيق تنازلات مشتركة تمكن من انتخاب العماد سليمان في الجلسة المقبلة. وعلم أن المفاوضات الحالية تتركز على طاولة ثلاث عقبات: الأولى تتمثل في حل مشكلة آلية التعديل الدستوري، بعدما تم إنجاز نص التعديل من قبل النائبين بهيج طبارة وروبير غانم، بانتظار أن يتم توقيع عريضة نيابية لتعديل الدستور من قبل المعارضة والأكثرية. بالإضافة إلى عقدة إصرار العماد ميشال عون على جعل ولاية الرئيس المنتخب سنة وسبعة أشهر، زائد مطالبته بألا يأتي النائب سعد الحريري رئيسا للحكومة بل أن يسمي أحدا تقبل به المعارضة من خارج كتلته وتيار المستقبل.

وفيما توقعت مصادر مطلعة أن يتم الانتهاء يوم غد من آلية تعديل الدستور، أكد النائب روبير غانم أنه أعد اقتراح قانون لتعديل المادة 49 من الدستور اللبناني لتسهيل انتخاب سليمان رئيسا وأرسله إلى بري. وأعرب عن تفاؤله بمشاركة نواب من المعارضة في توقيع الاقتراح إلى جانب نواب من الأكثرية، علما بأنه ينبغي أن يحمل توقيع عشرة نواب.

وقال غانم الذي يترأس لجنة الإدارة والعدل النيابية: "أعددنا صيغة اقتراح القانون بعد إجراء بعض التعديلات عليها وأرسلناها إلى الرئيس نبيه بري". وأضاف "ثمة بوادر توافق سياسي، وأنا متفائل بمشاركة نواب من المعارضة في توقيع اقتراح القانون إلى جانب نواب من الأكثرية"، موضحا أن "الجلسة التشريعية لإقرار التعديل قد تعقد الاثنين أو الثلاثاء".

وأكد النائب عن حركة أمل علي بزي استعداد نواب في المعارضة

المصـــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 09-12-2007
الصفحـات : 4
العـــدد : 2627
المسلسل : 22

جنود لبنانيون يحيطون بمبنى البرلمان في بيروت أول من أمس (أ ف ب)

لتوقيع اقتراح القانون. وقال "الأجواء تميل إلى حسم موضوع الأزمة الرئاسية، ونحن إيجابيون ومستعدون كنواب يمثلون حركة أمل (برئاسة بري) أن نوقع اقتراح القانون".

ودلت مواقف متعددة أمس على قرب التوصل إلى تفاهم سياسي، حيث كشف النائب عن تيار المستقبل محمد الحجار "أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح وأن كل الدلائل تشير إلى أن العماد ميشال سليمان سيكون رئيسا للجمهورية اللبنانية الثاني عشر بعد الاستقلال الثلاثاء المقبل".

وفي التحركات السياسية أمس استقبل بري السفير الأميركي في لبنان جيفري فيلتمان. وبعد اللقاء تلا السفير فيلتمان البيان الذي أذاعه المتحدث باسم الخارجية الأميركية جونز الو جاليكوس حول أسف الولايات المتحدة الأميركية لإرجاء مجلس النواب اللبناني جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، محملا "بعض النواب ربط مسألة انتخاب الرئيس بإجراءات غير دستورية".

وأضاف البيان: "أن عدم انتخاب رئيس للبنان يضر بمصلحة الشعب اللبناني وبسيادة وحرية البلاد.

إننا نحث النواب والوزراء اللبنانيين للتحرك سريعا لتمهيد الطريق أمام انتخاب رئيس جديد، وحتى انتخاب الرئيس الجديد فإن الولايات المتحدة لديها الثقة والدعم الكاملين للحكومة اللبنانية في إدارة شؤون البلاد، وللجيش اللبناني بمقدرته على تأمين الأمن في البلاد".

وأكد الوزير المستقيل محمد فنيش وجوب التوافق السياسي قبل الحديث عن التعديل الدستوري الذي يصبح أمرا تقنيا عند حصول التوافق".

ورفض العضو في كتلة حزب الله النائب حسن حب الله، التعليق على استعداد نواب معارضين لتوقيع اقتراح قانون التعديل، واكتفى بالقول "قرار المشاركة في هذه العملية تتخذه كتلة الحزب بعد دراسة متأنية لآلية التعديل". واعتبر عضو تكتل "التغيير والإصلاح" النائب كميل الخوري، خلال مقابلة تلفزيونية، "أن طرح اسم العماد ميشال سليمان لرئاسة الجمهورية جاء نتيجة الضغوط الدولية ونتيجة لاتفاق أميركي-سوري، وليس كما تدعي قوى السلطة التي يطبق عليها المثل الشهير "مرغم أخاك ولبس بطلا".

وأكد النائب الخوري على "حرص العماد ميشال عون وتكتل التغيير والإصلاح على الوصول إلى حل ينقذ البلاد شرط أن يكون على قاعدة توافقية تقتضي تنازل الطرفين لمصلحة لبنان".

وفي السياق نفسه، أكد النائب المعارض سليم عون أن "التفاهم السياسي بالنسبة إلينا يجب أن يسبق التعديل الدستوري، فالعماد ميشال عون تخلى عن ترشيحه (للرئاسة) مقابل مبادرته، أي أنه تخلى عن حق له مقابل تحصيل حقوق وطنية".

وأضاف عون "نحن نتعرض لضغوط شديدة محلية ودولية، لكننا لن نساوم على اقتناعاتنا الوطنية"، موضحا أن "مبادرة العماد عون تقوم على مبدئي الشراكة والندية في حين يصر سعد الحريري على ترؤس الحكومة المقبلة ويريد التضحية بالبلاد من أجل شهوة السلطة". وتابع "لم نلمس مؤشرات إيجابية حتى الآن في موضوع التفاهم السياسي ولن نقع عربة تعديل الدستور قبل حصان الشراكة السياسية".